

Distr.: General
8 December 2021
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة الثالثة والخمسون

1-4 آذار/مارس 2022

البند 3 (ق) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الإحصاءات

الزراعية والريفية

تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عن التطورات الأخيرة في الإحصاءات الزراعية والريفية

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 224/2021 والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) عن التطورات الأخيرة في الإحصاءات الزراعية والريفية، المقدم إلى اللجنة الإحصائية للنظر فيه. وتقدم الفاو، في التقرير، معلومات مستكملة عما اتخذته من إجراءات وما بذلته من جهود في هذا المجال مؤخراً منذ تقديم تقريرها السابق إلى اللجنة في دورتها الحادية والخمسين المعقودة في عام 2020. ويتضمن التقرير معلومات مستكملة عن تنفيذ استراتيجيتها في مجال تحديث الإحصاءات، ولا سيما النظام الجديد المقترح للحوكمة المتكاملة للبيانات والإحصاءات، المستوحى من استراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات من قبل الجميع وفي كل مكان، ومعلومات مستكملة عن تنفيذ البرامج الرئيسية لتنمية القدرات في مجالات إحصاءات الأمن الغذائي والزراعة والمناطق الريفية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تدرج تحت إشراف الفاو. وتقدم المنظمة، في تقريرها كذلك، موجزاً لأعمال لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإحصاءات الأمن الغذائي والزراعة والمناطق الريفية، وموجزاً تجميعياً للتوصيات الصادرة عن هيئاتها الإقليمية الثلاث المعنية بالإحصاءات الزراعية، التي تعقد اجتماعاتها كل سنتين. ويشمل الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه الإشادة بتنفيذ منظمة الأغذية والزراعة هيكلها الجديد في مجال الحوكمة المتكاملة للبيانات والإحصاءات؛ والإحاطة علماً بالتقدم الذي أحرزته فرق العمل التابعة للجنة الخبراء، والإشادة بما أحرزته المنظمة من تقدم في تعزيز القدرة الإحصائية للبلدان في مجال إنتاج إحصاءات الأغذية والزراعة، بما في ذلك مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة؛ والإحاطة علماً بالتوصيات التي صاغتها مؤخراً الهيئات الإقليمية المعنية بالإحصاءات الزراعية التابعة للمنظمة.

* E/CN.3/2022/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

130122 070122 21-18412 X(A)



تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عن التطورات الأخيرة في الإحصاءات الزراعية والريفية

أولاً - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عما اتخذته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) من إجراءات وما بذلته من جهود مؤخراً في مجال الإحصاءات الزراعية والريفية منذ تقديم تقريرها السابق إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والخمسين في عام 2020. ولئن لم يمض سوى عامين منذ ذلك الحين، فالتحولات التي أحدثت زلزالاً في العمليات الإحصائية بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، من ناحية، والتغيرات النوعية الأخيرة الأوسع نطاقاً صوب تعزيز التكامل في البيانات والإحصاءات، من ناحية أخرى، تبرر تقديم معلومات مستكملة مفصلة إلى اللجنة لكي تنظر فيها.

2 - وينقسم التقرير إلى أربعة فروع رئيسية. ففي الفرع الثاني، تقدم الفاو معلومات مستكملة عن تنفيذ استراتيجيتها في مجال تحديث الإحصاءات، ولا سيما النظام الجديد المقترح للحكومة المتكاملة للبيانات والإحصاءات المستوحى من استراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات من قبل الجميع وفي كل مكان. أما الفرع الثالث، فيقدم معلومات مستكملة عن تنفيذ البرامج الرئيسية لتنمية القدرات في مجالات إحصاءات الأمن الغذائي والزراعة والمناطق الريفية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تندرج تحت إشراف المنظمة. ويتألف الفرع الرابع من موجز لأعمال لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإحصاءات الأمن الغذائي والزراعة والمناطق الريفية. أما الفرع الخامس، فيتضمن موجزاً تجميعياً لتوصيات الهيئات الإقليمية الثلاث المعنية بالإحصاءات الزراعية التابعة للفاو، التي تجتمع كل سنتين.

ثانياً - نظام منظمة الأغذية والزراعة الجديد للحكومة المتكاملة للبيانات والإحصاءات

3 - حددت منظمة الأغذية والزراعة، في تقريرها المقدم إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والخمسين، استراتيجيتها المقترحة لتحديث الإحصاءات، التي كانت تهدف إلى توجيه جهود المنظمة إلى مواصلة تحسين الإحصاءات الزراعية والريفية على مدى السنوات الخمس التالية. وقد حددت الاستراتيجية أربعة أهداف رئيسية هي: (أ) إنشاء مختبر للابتكارات في مجال البيانات من أجل ابتكار أحدث الأساليب وتحقيق التكامل في مجال البيانات ووضع نماذج عمل عصرية؛ (ب) تعميم نهج تركز على المستخدمين لنشر البيانات؛ (ج) استحداث نموذج جديد لتنمية القدرات الإحصائية والريادة في وضع معايير للجودة؛ (د) إقامة الشراكات ومد جسور التعاون لضمان الوصول إلى مصادر جديدة للبيانات. وشددت المنظمة، في تقريرها، على أنها ستواصل تحسين الاستراتيجية حسبما توصي به اللجنة الإحصائية، واستناداً إلى نتائج تقييم عام 2019 لأعمال المنظمة في مجال الإحصاءات.

4 - وقد أخذ مكتب كبير الإحصائيين في المنظمة هذه المدخلات في الاعتبار لدى وضع خطة تنفيذ تستفيد أيضاً من الأفكار المتعمقة المستقاة من وثيقتين استراتيجيتين عالميتين رئيسيتين صدرتا منذ ذلك الحين، ألا وهما: خريطة الطريق على نطاق المنظومة من أجل الابتكار في بيانات الأمم المتحدة وإحصاءاتها التي وضعها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، واستراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات من قبل الجميع وفي كل مكان. ويتواءم المضمون الأساسي لاستراتيجية

المنظمة الرامية إلى تحديث الإحصاءات مع كلتا الوثيقتين توافماً شديداً: ففي خريطة الطريق على نطاق المنظومة، يدعو مجلس الرؤساء التنفيذيين منظومة الأمم المتحدة إلى أن تحسّن عملية إصدار بيانات أكثر أهمية في رسم السياسات في الوقت المناسب، ويشير، مثلما فعلت المنظمة في استراتيجيتها، إلى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات متصافرة للتغلب على سلسلة من التحديات الداخلية والخارجية من أجل تحقيق ذلك الهدف. ويرجع الأمين العام، في استراتيجيته المتعلقة بالبيانات، لرؤية يشدد فيها على ما تتمتع به البيانات، بوصفها أصولاً، من قوة، ويشجع كيانات الأمم المتحدة على تبني نهج أكثر اتساقاً وحدائية في إنتاج البيانات واستخدامها. وتمشياً مع استراتيجية الفاو، يُنظر إلى إطلاق القوة الكامنة في البيانات على أنه عمل يتحقق بأربعة عوامل تمكين أساسية، هي: العنصر البشري والثقافة؛ والشراكات؛ والحوكمة؛ والتكنولوجيا. ومن ناحية أخرى، يقر إطار الفاو الاستراتيجي الجديد بالحاجة إلى تعزيز البيانات والإحصاءات بوصفها عاملاً مسرعاً لتنفيذ برنامج عمل المنظمة وإنتاج المنافع العامة العالمية، بما في ذلك الأساليب والمعايير الإحصائية، التي لا غنى عنها لتعزيز النظم الإحصائية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.

ألف - مجالات العمل ذات الأولوية

5 - تشير الوثيقتان كذلك إلى حدوث تحول نوعي صوب تعزيز التكامل في البيانات والإحصاءات، وهو ما لم يظهر في السابق ظهوراً كافياً في استراتيجية تحديث إحصاءات المنظمة. وتهدف خطة التنفيذ التكميلية، التي يتصدرها اقتراح مفاده إنشاء آلية للحوكمة المتكاملة للبيانات والإحصاءات، إلى معالجة هذا القصور واستيعاب التحول النوعي، مع مراعاة آثاره على حوكمة الفاو، ووضع الخطوط العريضة لتدابير محددة تستهدف ترجمة استراتيجية الفاو إلى إجراءات. ويُعبّر عن الاقتراح في شكل أربعة مجالات عمل رئيسية ذات أولوية، هي:

- (أ) تحقيق التكامل والتحسين في حوكمة بيانات الفاو وإحصاءاتها؛
- (ب) تعزيز القدرات الإحصائية للمكاتب اللامركزية؛
- (ج) الوصول بتخصيص الموارد إلى المستوى الأمثل وتكثيف تعبئتها؛
- (د) تحسين جودة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات التي تدعم الأعمال المتعلقة بالبيانات والإحصاءات.

مجال العمل ذو الأولوية 1: تحقيق التكامل والتحسين في حوكمة بيانات الفاو وإحصاءاتها

6 - أنشئ، في السنوات الأخيرة، عدد من آليات الحوكمة الإحصائية المؤسسية الأساسية على مستوى الفاو لمواصلة تعزيز ترتيبات الحوكمة الإحصائية للمنظمة. ومع ذلك، لا يزال لدى المنظمة مجال كبير لتحسين ترتيباتها في مجال الحوكمة من أجل مواكبة التحديات المعاصرة والحفاظ على مكانتها القيادية فيما يتعلق بإحصاءات الأغذية والزراعة. ويُعد الانفصام النسبي بين حوكمة الإحصاءات وحوكمة البيانات واحداً من أوجه القصور الرئيسية التي تشوب ترتيبات حوكمة المنظمة في الوقت الحالي.

7 - ويتعارض هذا الانفصام مع الاتجاهات السائدة، التي أصبحت في ظلها العلاقة بين البيانات والإحصاءات أوثق، مع انتشار مصادر بيانات جديدة أو بديلة لإنتاج الإحصاءات، إلى جانب التعدادات والاستقصاءات التقليدية، من قبيل البيانات الضخمة وبيانات رصد الأرض والبيانات الإدارية. ومن ثم، يمكن

لآليات الحوكمة المتكاملة أن تكفل إتاحة سُبل الاطلاع على البيانات وسريتها وحمايتها واعتماد أطر متسقة لضمان جودتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينصح الأمين العام تحديداً، في استراتيجية البيانات، كيانات الأمم المتحدة بتعيين مسؤول تنفيذي يُعد مناصراً نشطاً في مجال البيانات، تتمثل مهمته الرئيسية في استخلاص أقصى قيمة من الأصول المتمثلة في البيانات، عن طريق الانضمام إلى جميع مبادرات البيانات المبتكرة؛ وتعزيز قدرات المستخدمين المتصلة بتحليل البيانات والإلمام بها؛ وتعزيز هيكل البيانات وحوكمتها.

8 - وفي الوقت نفسه، تقرر المنظمة، في مشروع الإطار الاستراتيجي الجديد للفترة 2022-2031، بما تؤديه الإحصاءات من وظيفة أساسية من وظائف المنظمة، ولكنها تضعها، في الوقت نفسه، ضمن أربعة عوامل مسرعة شاملة من شأنها أن تحفز تنفيذ جميع مجالات البرامج ذات الأولوية تحت شعار الأربعة "الأفضل" (حياة أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وإنتاج أفضل). ولذلك، من شأن تعزيز التكامل في مجال البيانات والإحصاءات في حوكمة الفاو أن يوجه بفعالية تنفيذ الرؤية المتصلة بالإحصاءات بوصفها وظيفة أساسية، وتلك المتصلة بالبيانات بوصفها عاملاً مسرعاً لتنفيذ البرامج، على النحو المبين في الإطار الاستراتيجي الجديد.

9 - وتُبرز هذه التحولات، الحادثة في الإطار الاستراتيجي الجديد للمنظمة وفي السياق الدولي المحيط بها على حد سواء، الحاجة الملحة إلى تحقيق التعزيز والتكامل في حوكمة الفاو فيما يتصل بالبيانات والإحصاءات، وذلك ضماناً لتحقيق مزيد من الاتساق وتعزيز الدعم الإداري المقدم إلى الابتكارات في مجال البيانات، والتعجيل بالتحولات المستندة إلى البيانات اللازمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

10 - وتحقيقاً لهذه الغاية، اقترحت الفاو نظاماً جديداً للحوكمة المتكاملة للبيانات والإحصاءات، بتعيين مسؤول تنفيذي يُعد مناصراً نشطاً في مجال البيانات، وإنشاء هيكل للحوكمة المتكاملة للبيانات والإحصاءات يتماشى مع توصيات الأمين العام الواردة في استراتيجية البيانات التي أصدرها.

11 - وبموجب هذا الترتيب، سيرأس المسؤول التنفيذي المناصر النشط في مجال البيانات فريقاً معنياً باستراتيجية البيانات يضم كبار مسؤولي المنظمة ويمثل كل من مستخدمي البيانات والإحصاءات ومنتجها داخل المنظمة. ومن ثم، سيتولى الفريق مسؤولية إقرار السياسات والعمليات والمعايير المتعلقة بالبيانات والإحصاءات؛ ومعالجة حالات استخدام البيانات ذات الأولوية؛ واتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد واكتساب المهارات المتصلة بالبيانات؛ وحل المشاكل الضريبية؛ وتمثيل الفاو في مجلس حوكمة البيانات؛ وتعزيز الأعمال المتعلقة ببيانات الفاو على المستوى العالمي.

12 - وبموجب الترتيب نفسه، سيشرف فريق استراتيجية البيانات بالمنظمة على فريق عامل مشترك بين الإدارات معني بالبيانات والإحصاءات، يتألف من كبار الموظفين التقنيين بالمنظمة، ويضطلع بمسؤولية إعداد الوثائق الداعمة لفريق استراتيجية البيانات المتعلقة بحماية البيانات والخصوصية، والأخلاقيات والأمن، والاطلاع على البيانات والشراكات، وجودة البيانات، والهيكل العام لتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالبيانات، والمسؤولية عن تنفيذ حالات استخدام البيانات ذات الأولوية، مع تلقيه الدعم من فريق الاستراتيجية. وسوف يجتمع الفريق العامل في جلسة عامة عند تناول هذه المسائل الشاملة، ولكنه سيشكل أيضاً فرق عمل نوعية لتنفيذ مزيد من العمل التقني المتعمق في مجالات معينة. وسيكون منها، على سبيل المثال لا الحصر، فرق العمل المعنية بالإحصاءات والبيانات الضخمة والبيانات الجغرافية المكانية. وضماناً لتحقيق الاتساق والتجانس بين هذه الفرق، علاوةً على التبعية الإدارية الواضحة لفريق استراتيجية البيانات، سيعمل كبير

الإحصائيين رئيساً لكل من الفريق العامل الشامل المشترك بين الإدارات المعني بالبيانات والإحصاءات وفرقة العمل المعنية بالإحصاءات.

13 - وستشجع الفاو كذلك استخدام مصادر بيانات بديلة وأساليب مبتكرة لمعالجة البيانات غير المنظمة، من أجل سد الثغرات الكائنة في البيانات وتحسين جودة إحصاءات المنظمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشأت الفاو مختبر البيانات من أجل الابتكارات في مجال الإحصاءات للتعجيل بابتكار واختبار الأساليب والأدوات المتصلة بمصادر البيانات البديلة، من أجل دعم اعتمادها على مستوى المنظمة والتشجيع على استخدامها على المستوى القطري.

14 - وسيوضع أيضاً إطار متكامل لجودة البيانات والإحصاءات (انظر الفرع ثانياً - باء)، وذلك من خلال تكييف ما لدى المنظمة من إطار لضمان الجودة في مجال الإحصاءات على مستوى المنظمة واستكماله. وسيدعم هذا الجهد كذلك تنفيذ عملية تحقق من صحة البيانات على مستوى المنظمة، بحيث تحسّن التوازن بين تولي مقاليد الأمور على المستوى الوطني والاستقلال التقني للمنظمة، وكذلك وضع استراتيجية بيانات مفتوحة في إطار من التشاور مع المكتب القانوني للمنظمة، بما يضمن امتثال البيانات المفتوح للجوانب القانونية وجوانب تكنولوجيا المعلومات. وستوفر كل من عملية التحقق من صحة البيانات على مستوى المنظمة واستراتيجية البيانات المفتوحة مستويات مناسبة من الشفافية، وضمانات قوية وتطمينات موثوقاً بها، مع تعزيز حوافز تبادل البيانات، والتصدي للأعباء البيروقراطية الأوسع نطاقاً وتقادي المخاطر.

مجال العمل ذو الأولوية 2: تعزيز القدرات الإحصائية للمكاتب اللامركزية

15 - لئن كان الهيكل الجديد المقترح للحوكمة المتكاملة للبيانات والإحصاءات هو أكثر ابتكارات الفاو بروزاً لما له من رمزية في هذا المجال، فالمنظمة تحدد أيضاً، في خطة تنفيذ استراتيجية تحديث الإحصاءات، ثلاثة مجالات عمل رئيسية أخرى ذات أولوية، أحدها يتمثل في تعزيز القدرة الإحصائية للمكاتب اللامركزية.

16 - وفي البيئة الحالية، التي تشهد فيها أولويات إصلاح الأمم المتحدة وشركائها المقدمين للموارد تحولاً كبيراً في التركيز صوب المشاريع القطرية والإقليمية، زادت زيادةً كبيرة الطلبات المقدمة من المكاتب القطرية التابعة للفاو والإحصائيين على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي للحصول على الدعم. وخلال السنوات القليلة الماضية، اتخذت الفاو بالفعل خطوات لتعزيز القدرات الإحصائية لمكاتبها اللامركزية، بنقل ثلاث وظائف إحصائية من مقر المنظمة الرئيسي إلى المكاتب دون الإقليمية، على سبيل المثال.

17 - ومن أجل مواصلة تعزيز الإحصاءات في المكاتب اللامركزية، في ظل عدم كفاية الموارد المالية الإضافية، يتوخى الاقتراح اتباع نهج ذي شقين. وستعزز القدرة الإحصائية للمكاتب اللامركزية جزئياً من خلال مبادرات عديدة، تشمل تزويد الإحصائيين الإقليميين بموارد مخصصة من الميزانية الإقليمية؛ وتوفير مجموعة أدوات وإرشادات لدعم تنفيذ الأنشطة الاستراتيجية والتنفيذية على المستوى القطري (مثل التقييمات القطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة)؛ وتقديم تدريب مخصص على رصد أهداف التنمية المستدامة إلى موظفي البيانات المتعاقد معهم في كل مكتب من مكاتب الأمم المتحدة القطرية، وإلى موظفي الرصد والتقييم الموجودين في مكاتب الفاو القطرية. وستزيد أيضاً القدرة الإحصائية اللامركزية من خلال الاستفادة من شبكة آليات التنسيق والشراكات بين وكالات الأمم المتحدة الناشئة على المستوى الإقليمي بغية دعم الأنشطة على المستوى القطري.

18 - وفي حين يُفترض في كثير من الأحيان أن الإحصاءات تشكل حكراً على وحدات تقنية محددة في مقر الفاو الرئيسي، وعلى قليل من الإحصائيين الإقليميين في المكاتب الإقليمية، فعلى مكاتب المنظمة الفُطرية أن تضطلع كذلك بدور رئيسي يتمثل في زيادة الدعم المقدم إلى البلدان، لضمان إنتاج واستخدام بيانات عالية الجودة وقابلة للمقارنة عن الأغذية والزراعة. إذ يمكنها، على وجه الخصوص، أن تؤدي دوراً أساسياً في الوقوف على الاحتياجات المتصلة بتنمية القدرات في البلدان وفي التوعية وتعزيز الدعوة إلى مبادرات تنمية القدرات وفرص تعبئة الموارد وإقامة الشراكات، بغية دعم الأنشطة المتصلة بالإحصاءات و/أو مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

19 - ودعماً للمكاتب الفُطرية في الاضطلاع بهذه الأدوار بفعالية، أُعدت مجموعة أدوات شاملة تستهدف تسريع الدعم المقدم في مجال رصد أهداف التنمية المستدامة على المستوى الفُطري. وتتضمن مجموعة الأدوات قائمة بالإجراءات الموصى بها لممثلي الفاو ومكاتبها اللامركزية، وأخرى تحصر جميع الموارد المنهجية والتقنية المتاحة لدى المنظمة، وذلك بهدف زيادة الدعم اللازم لرصد تحقيق الأهداف. ومن بين الموارد الفردية الجديدة المتعددة المدرجة في مجموعة الأدوات مبادئ توجيهية تستهدف تعميم استخدام الإحصاءات ومؤشرات الأهداف في التقييمات الفُطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة؛ وإرشادات بخصوص تعبئة موارد إضافية خارجة عن الميزانية؛ وموجزات فُطرية تقدم لقطات فورية وبديهية للأداء المحقق في بلوغ الأهداف في كل بلد.

20 - وسيُيسر تنقل الموظفين الإحصائيين بين المقر والمكاتب الإقليمية ودون الإقليمية في كلا الاتجاهين، وذلك بهدف إيجاد تدفق أكثر دينامية في نقل الخبرات. وستُشجّع البرامج العالمية الكبيرة المتعلقة بتنمية القدرات الإحصائية الممولة من موارد خارجة عن الميزانية (انظر الفرع ثالثاً) على إضفاء الطابع اللامركزي على أجزاء من أنشطتها المتعلقة بتنمية القدرات عن طريق تفويضها إلى المكاتب الإقليمية أو الفُطرية. وستُنظّم دورات تدريبية وإعلامية منتظمة تستهدف المكاتب اللامركزية. وستواصل توسيع نطاق منصة شيربوينت (SharePoint) التي تضم الشبكة التقنية للإحصاءات، التي جمعت فيها بالفعل مجموعة هائلة من المعلومات والأدوات والموارد والمبادرات ذات الصلة لصالح المكاتب اللامركزية، وكذلك الحال فيما يتصل بالقائمة التي أعدتها الفاو لحصر برامج تنمية القدرات الإحصائية، والتي توفر معلومات مفيدة عن سبل طلب المساعدة والتمويل.

21 - وإضافة إلى تعزيز القدرة الإحصائية لمكاتبها اللامركزية مباشرة، ستسعى الفاو أيضاً إلى الاستفادة من شبكة آليات التنسيق الإقليمية والشراكات الناشئة لدعم الأنشطة على المستوى الفُطري، حيث إنها موجهة توجيهاً خاصاً نحو تقديم مساهمة ذات جدوى في إجراء التقييمات الفُطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

مجال العمل ذو الأولوية 3: الوصول بتخصيص الموارد إلى المستوى الأمثل وتكثيف تعبئتها

22 - الإحصاءات نشاط يعاني من نقص دائم في التمويل، حيث لا يجتذب سوى 0,3 في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد استفادت الفاو، من أجل استكمال مواردها البرنامجية العادية المتواضعة المخصصة للإحصاءات، من مصادر مؤسسية أخرى وأموال خارجة عن الميزانية. غير أن هذه المصادر تتسم عموماً بطابع مؤقت، وهي محدودة النطاق إذا ما قورنت بحجم احتياجات البلدان، ومن ثم، فهي غير ملائمة تماماً لمعالجة أوجه عدم اليقين وتذليل القيود التي يتسم بها التمويل البرنامجي العادي.

23 - ومن بين الأدوات التي استفادت منها شعبة الإحصاءات في الفاو مؤخراً آلية المنظمة المرنة المتعددة الشركاء، التي يمكن أن توفر الأموال الأولية لمجال عمل إحصائي محددة في أفق زمني متعدد السنوات. ويمكن للآلية، إلى جانب الأموال البرنامجية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية الأخرى، أن تتيح وضع خطط عمل طويلة الأجل أكثر استدامة، تنقسم إلى خطط سنوية أقصر أجلاً تتضمن الإجراءات ذات الأولوية. وفي الوقت الراهن، تمول الآلية برنامجين إحصائيين رئيسيين، أحدهما يسهم في مبادرة "50 × 2030"، والآخر يدعم رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (انظر الفرع ثالثاً). وفي عام 2020، وعلى الرغم من القيود الناجمة عن الجائحة، سجل البرنامج الفرعي المتعلق برصد مؤشرات الأهداف أعلى معدل تنفيذ بين برامج الآلية، وحصل على مخصصات أخرى بالحجم نفسه لعام 2021. وتلقى مكتب كبير الإحصائيين أيضاً أموالاً مؤسسية تكميلية لرصد مؤشرات الأهداف من أجل تمويل سلسلة من الأنشطة غير المخطط لها في إطار الآلية.

24 - وتعمل كذلك الوحدات المؤسسية الأخرى المشاركة في العمل الإحصائي على تكثيف جهودها لتعبئة الموارد من أجل تحسين التعامل مع الأولويات المستجدة. وقد حشدت موارد من خارج الميزانية لإجراء إحصاءات الأمن الغذائي ومصايد الأسماك والغابات، وكذلك من أجل مبادرة "50 × 2030" التي تهدف إلى مساعدة 50 بلداً على إجراء استقصاءات زراعية متكاملة بحلول عام 2030، والمرحلة الثانية من الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، والبرنامج العالمي للتعداد الزراعي لعام 2020، ومبادرة الرصد المتكامل لهدف التنمية المستدامة رقم 6.

25 - وسيتعين على الفاو أن تزيد تركيزها على تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية لصالح الإحصاءات على المستويين القطري والإقليمي. ويتوقف ذلك إلى حد كبير على قدرة المكاتب اللامركزية على تعبئة تلك الموارد، التي سيوفر مكتب كبير الإحصائيين تدريباً وتوجيهاً مصممين خصيصاً لها، على النحو المبين أعلاه (انظر الفقرة 19). واحتمال تعبئة الموارد من أجل الإحصاءات على المستويين القطري والإقليمي يحقق أيضاً زيادة كبيرة في إدماج الإحصاءات في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ولذلك، ينبغي أن ييسر العمل على دعم البلدان في تعميم الإحصاءات في أطر التعاون والتقييمات القطرية المشتركة لتعبئة الموارد لدعم الأنشطة الإحصائية.

26 - وعلاوة على ذلك، ستسعى المنظمة إلى الاستفادة من جميع الفرص الناشئة لتعبئة الموارد على المستوى العالمي، بما في ذلك مركز تبادل المعلومات من أجل تمويل بيانات التنمية الحديث الإنشاء، أو مرفق البيانات العالمي التابع للبنك الدولي. وقد أنشئ مركز تبادل المعلومات ليكون بمثابة منصة إلكترونية لتوفير المعلومات والخدمات، لتتناسب مع المعارف من تمويل البيانات والإحصاءات والطلب عليه، وما يستتبع ذلك من تسهيل التنسيق بين الجهات المانحة والبلدان الشريكة. أمّا مرفق البيانات العالمي، فهو صندوق جديد يستضيفه البنك الدولي لدعم الاستثمارات في أساسيات البيانات والإحصاءات، وفي تطبيقاتها المتقدمة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية.

مجال العمل ذو الأولوية 4: تحسين جودة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات التي تدعم الأعمال المتعلقة بالبيانات والإحصاءات

27 - يرتبط إبقاء شعبة إحصاءات المنظمة في صدارة عصر المعلومات بإعطاء أهمية كبيرة لتحسين جودة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات التي تدعم الأعمال المتعلقة بالبيانات والإحصاءات، خاصةً إذا

كان لها أن تمضي قدماً نحو نظام أكثر تكاملاً في حوكمة جميع أصولها المتمثلة في البيانات، كما هو موصى به أعلاه. ويجب التغلب على المعايير غير المتوافقة، وعدم إمكانية التشغيل البيئي، وتجزؤ النظم القديمة المستخدمة في إدارة البيانات. ولذلك، ستستحدث المنظمة وتنفذ نظاماً مبتكراً لإدارة البيانات الإحصائية يضمن ارتفاع جودة البيانات واتساق التطبيق مع المعايير الدولية في جميع حلقات سلسلة القيمة الإحصائية برمتها.

28 - وتحدد المنظمة بالفعل، في استراتيجيتها المتعلقة بتحديث الإحصاءات، ركيزتين رئيسيتين لذلك الجهد، تتمثلان في تجديد نظام العمل الإحصائي وإنشاء منصة متكاملة لنشر البيانات في شكل مستودع بيانات إحصاءات. وتحقيقاً لهذه الغاية، وُضع اقتراح مشروع لإنشاء النظام والمستودع، على أساس مدخلات من إدارات وشعب متعددة، يمولها صندوق النفقات الرأسمالية للمنظمة.

29 - ومن المتوقع أن يكون لنظام العمل الإحصائي المطور أثر واضح على الفعالية من حيث التكلفة واتساق بيانات المنظمة والجودة والمعرفة المؤسسية. وسيوفر حلاً من طرف إلى طرف لجمع البيانات الأولية وتخزينها، وإجراء العمليات الإحصائية الآلية، وإدارة البيانات الوصفية، وتقييم الجودة، وإنتاج البيانات الجاهزة للنشر.

30 - وفي المرحلة المقبلة لتطوير نظام العمل الإحصائي المتوقع أن يكون في أوائل عام 2022، سينصب التركيز على الوصول بهيكل النظام وأدائه إلى المستوى الأمثل وتحسين واجهة استخدامه ووظائفه. وتشمل الأولويات الرئيسية للمرحلة الإنمائية المقبلة نقل النظام إلى السحابة الإلكترونية، وإعادة تصميم بعض الوحدات الإحصائية، وضمان التشغيل البيئي الكامل للنظام مع نظم نشر البيانات لدى المنظمة، وتنفيذ مجموعة من متطلبات تكنولوجيا المعلومات والوظائف الجديدة التي سبق وقفها بسبب القيود المفروضة على الموارد والأخرى التقنية.

31 - واستناداً لنظام العمل الإحصائي ومقترحات الإنفاق الرأسمالي لمستودعات البيانات الإحصائية أيضاً من عملية حصر وترشيد شاملة للبنية التحتية الإحصائية لتكنولوجيا المعلومات أجرتها شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات بالمنظمة.

32 - وستتوافق هذه الجهود مع الدفع نحو زيادة "الرقمنة" المنصوص عليه في الإطار الاستراتيجي الجديد، من أجل تحفيز الحلول المبتكرة لإنتاج البيانات وتحسين جودة إحصاءات الفاو. ومن شأن الجمع بين هذه التدخلات المبتكرة أن يحقق تحسناً ملحوظاً في جودة بيانات المنظمة، ورضا المستخدمين، وسهولة الاطلاع على البيانات، مع خفض تكاليف إدارة البيانات والتكاليف الإدارية، علاوة على عبء الرد الملقى على عاتق البلدان.

باء - وضع إطار متكامل لضمان جودة الإحصاءات والبيانات الضخمة والبيانات الجغرافية المكانية

33 - زاد التحول صوب إيجاد هيكل حوكمة متكاملة للبيانات والإحصاءات، كما هو موضح أعلاه، من الحاجة إلى وضع إطار متكامل لضمان جودة البيانات والإحصاءات. وتسلك منظمة الأغذية والزراعة هذا السبيل بنشاط، من خلال تحديث إطارها الحالي المتعلق بضمان الجودة الإحصائية، كي يضم المبادئ

التوجيهية وأفضل الممارسات المنطبقة على استخدام البيانات الضخمة والبيانات الجغرافية المكانية لأغراض إحصائية.

34 - وقد قيّمت المنظمة، بوصفها منظمة دولية تشارك بنشاط في إنتاج ونشر الإحصاءات المتعلقة بالمجالات الغذائية والزراعية، جودة إحصاءاتها منذ عام 2014، من حيث "ملاءمتها لتحقيق غرضها" فيما يتعلق باحتياجات المستخدمين والمبادئ الأربعة عشر التي يرسم خطوطها العريضة إطاراً لضمان جودة الإحصاءات. وتتوافق المبادئ الخمسة المتصلة بالنواتج الإحصائية مع أبعاد الجودة المتمثلة في الأهمية والدقة والاعتمادية؛ وحسن التوقيت والالتزام بالمواعيد؛ والتجانس وإمكانية المقارنة؛ وسهولة الاطلاع والوضوح. وفيما يتعلق بالعمليات الإحصائية، ترد في إطار عمل الفاو ثلاثة مبادئ تتناول المنهجيات السليمة؛ والفعالية من حيث التكلفة؛ وعبء الرد. وأخيراً، تسترشد عملية تقييم البيئة المؤسسية بستة مبادئ تتصل اتصالاً وثيقاً بالمبادئ المنظمة للأنشطة الإحصائية الدولية والمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

35 - وتشدد المنظمة، في إطارها المتعلق بضمان الجودة الإحصائية، على أن إحصاءاتها تستند أساساً إلى البيانات المقدمة من السلطات الإحصائية الوطنية (ويطلق عليها "البيانات الثانوية") أو من منظمات دولية أخرى. أمّا العمليات الإحصائية لدى الفاو، فالتعبير عنها تعبيراً ملموساً أقل من تلك الواردة في النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية، ذلك أنها تستند أساساً إلى جمع البيانات الثانوية ومعالجتها، ولهذا، تُغفل فعلياً مراحل معينة، من قبيل المراحل الفرعية المتعلقة بأخذ العينات. ومع ذلك، تتطلب بذل جهد لا يُستهان به في استعراض البيانات الواردة والتحقق من صحتها، وتحقيق التوافق بين التصنيفات ووحدات القياس، وتحرير البيانات الواردة والاستعاضة عن المفقود منها، وحساب المجاميع النهائية على المستويين العالمي والإقليمي. ويتركز عمل الفاو على البيانات الثانوية، أي البيانات المنتجة على المستوى الوطني، أثراً عميقاً في جودة إحصاءات المنظمة، وفي صدورها في أوانها على وجه الخصوص.

36 - ومع اعتماد خطة عام 2030 وإطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المرتبط بها، باتت الحاجة إلى إصدار إحصاءات دقيقة وفي أوانها أشد من أي وقت مضى. وما فتئت المنظمة تواجه، بوصفها وكالة مشرفة على 21 مؤشراً ومساهمة في 5 مؤشرات أخرى، طلباً غير مسبوق على إصدار إحصاءات ذات أهمية ودقيقة وفي أوانها في مجال الأغذية والزراعة. وفي إطار التصدي لهذا التحدي، أصبح من الواضح أن المنظمة لا يمكنها الاعتماد على جمع البيانات الثانوية ومعالجتها فحسب، بل إن عليها أيضاً أن تستفيد من جميع مصادر البيانات الخارجية الأخرى المتاحة.

37 - وتستخدم المنظمة بالفعل البيانات والإحصاءات التي تنتجها وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى، وقد حولت اهتمامها مؤخراً إلى مصادر بيانات أخرى، يشار إليها باسم "البيانات الضخمة"، وهي بيانات الهاتف المحمول، وبيانات وسائل التواصل الاجتماعي، والبيانات الجغرافية المكانية، والبيانات المستمدة من المعاملات التجارية الإلكترونية، وشبكات الاستشعار، والعدادات الذكية، وأجهزة التتبع المغذية للنظام العالمي لتحديد المواقع. ولبيانات رصد الأرض والاستشعار عن بعد أهمية خاصة في إنتاج إحصاءات الأغذية والزراعة، وذلك لأنها تكتسي أهمية حاسمة في إنتاج إحصاءات غطاء الأرض واستخدام الأراضي، وإحصاءات المحاصيل، وإحصاءات الغابات.

38 - وتشير منظمة الأغذية والزراعة في إطارها الحالي المتعلق بضمان جودة الإحصاءات (طبعة عام 2014) إلى اختيار مصادر البيانات ذات الأهمية والمناسبة بموجب المبدأ 6 المتعلق بالمنهجية السليمة

والإجراءات الإحصائية المناسبة، والمبدأ 9 المتعلق بالاستقلال والحياد المهنيين. بيد أن هذين المبدأين يتسمان بشيء من العمومية الشديدة، ولا يصلان إلى مستوى استيعاب جميع الآثار المترتبة على استخدام البيانات الضخمة في الأغراض الإحصائية. وقد أدركت عدة وكالات إحصائية وطنية ودولية أن جمع واستخدام البيانات الضخمة لأغراض إحصائية، في ظل نظام البيانات الإيكولوجي الموسع المذكور، يتطلبان تنقيح الإطار القائم. وينبغي أن يراعي ذلك التغييرات اللازمة على مستوى البيئة المؤسسية وعمليات الإنتاج الإحصائي وتقييم جودة النواتج الإحصائية استناداً إلى استخدام البيانات الضخمة.

39 - والأمر الآخر الذي بات واضحاً الآن هو أن الوفاء بوعد مفاده أن تزيد البيانات الضخمة من أهمية الإحصاءات مع ما يصاحب ذلك من إمكانية تحسُّن توقيتها ودقتها على حد سواء، لا يتحقق إلا بدفع بثمن باهظ. وجمع كمية كبيرة من البيانات ومعالجتها ودمج تلك البيانات مع الأخرى المستمدة من المصادر القائمة عمليات معقدة وكثيرة المتطلبات، ومن المرجح أن تزيد، بطريقة غير مباشرة، خطر وقوع أخطاء تؤثر تأثيراً مباشراً على دقة النواتج الإحصائية.

40 - وفي ظل ما تقدّم، يهدف التنقيح الجاري لإطار ضمان جودة إحصائيات الفاو إلى أن يضم الإطار المبادئ التوجيهية ذات الأهمية وأفضل الممارسات المتعلقة باستخدام البيانات الضخمة والبيانات الجغرافية المكانية لأغراض إحصائية. وخلال عملية التنقيح، ستقيّم الفاو أيضاً الخبرات والمشاريع داخل المنظمة أو غيرها من الوكالات الإحصائية الدولية، مع تركيز خاص على حالة استخدام البيانات الجغرافية المكانية لإنتاج إحصاءات الأغذية والزراعة.

ثالثاً - معلومات مستكملة عن تنفيذ أنشطة تنمية القدرات

ألف - مبادرة "50 × 2030"

41 - بدأ، في تموز/يوليه 2019، تفعيل مبادرة "50 × 2030"، التي دُشنت رسمياً في أيلول/سبتمبر 2018. وتهدف المبادرة إلى تمكين ودعم 50 بلداً من البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط في بناء نظم بيانات زراعية وطنية تتسم بمزيد من الفعالية بحلول عام 2030. والهدف من هذه المبادرة هو زيادة قدرة البلدان على إنتاج بيانات استقصاءات زراعية وريفية عالية الجودة وفي أوانها مع تحليل تلك البيانات واستخدامها، كي يُسترشد بها في عملية صنع القرار على مستوى السياسات. وتكتسي المبادرة أهمية استراتيجية تؤهلها لزيادة كمية ونوعية البيانات المتاحة لرصد النتائج المتعلقة بغايات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالزراعة، وذلك بتوفير بيانات في أوانها وتعكس أحدث التطورات عن المؤشرات 1-3-2 و 2-3-2 و 1-4-2 و 1-5-أ و 1-3-12.

42 - وتستند مبادرة "50 × 2030" إلى نموذجي استقصاءات قائمين على تجارب نظام المعلومات الدولي للعلوم والتكنولوجيا الزراعية، وبرنامج الاستقصاءات الزراعية القائمة على المزارع التابع للفاو، ومشروع دراسة قياس مستويات المعيشة - المسوح المتكاملة حول الزراعة، التابع للبنك الدولي. وتتاح للبلدان إمكانية تنفيذ برنامج الاستقصاءات القائمة على المزارع على مدى دورة متعددة السنوات، أو برنامج المسوح المتكاملة الذي يجمع بين عنصر اجتماعي اقتصادي ريفي قائم على الأسرة المعيشية وآخر قائم على المزارع. وتتولى المنظمة زمام القيادة في العنصر المتعلق بإنتاج البيانات.

- 43 - ويكمل هذا الجهد بناء قدرات صنّاع القرار الذي يهدف إلى توسيع نطاق استخدام بيانات الاستقصاءات، كي يُسترشد بها في صنع قراراتهم المتعلقة بالسياسات أو الاستثمارات، بهدف زيادة الإنتاجية الزراعية بطريقة مستدامة، وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية، وتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. وينفذ هذا العنصر من عنصرى المبادرة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- 44 - وإلى جانب برامج الاستقصاءات، ستُعطى كذلك، في إطار المبادرة، الأولوية للبحوث المنهجية ذات الأهمية الحاسمة في مجال الاستقصاءات الزراعية والريفية، بغية إيجاد حلول منهجية من أجل زياد فعالية نظم الاستقصاءات ذات الوحدات الموضوعية. وسيتولى زمام القيادة في هذا العنصر من عنصرى المبادرة مركز البيانات الإنمائية التابع للبنك الدولي.
- 45 - وقُدّرت التكلفة الإجمالية للمبادرة، التي تتقاسمها البلدان الشريكة والجهات المانحة والشركاء المنفذون المتعدّدو الأطراف والقطاع الخاص، بمبلغ يتراوح بين 500 مليون و 700 مليون دولار أمريكي. وعلى البلدان الشريكة أن تساهم تدريجياً بحصة من التمويل اللازم، وأن تلتزم بتحمل كامل التكلفة في غضون فترة تتراوح بين خمس وثمانى سنوات. ويعمل على ذلك فريق معني بإدارة البرامج، يستضيفه البنك الدولي، مع تحمله المسؤولية الكاملة عن الإشراف البرنامجي والمالي الشامل على المبادرة.
- 46 - وخلال السنتين الأوليين من التنفيذ، وعلى الرغم من أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، حقق الشركاء المنفذون نواتج ذات أهمية في إطار من التعاون الوثيق مع البلدان الشريكة.
- 47 - وفيما يتعلق بإنتاج البيانات، ما فتئت المبادرة تمارس نشاطها في تسعة بلدان هي: إثيوبيا وأرمينيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجورجيا والسنغال وكمبوديا وملاوي ونيبال. وقد ساعدت على توفير التدريب والمساعدة التقنية في إعداد وتصميم الاستقصاءات المتكاملة وجمع البيانات وتحليلها ونشرها، بما في ذلك ما يتعلق بالبيانات الجزئية. وفي عدة بلدان تمارس فيه الفاو نشاطها، يمكن قياس الأثر بالفعل: فقد أُجزت 15 جولة استقصاءات؛ وتصمم حالياً 6 جولات أو يجري إنجازها؛ وتستطيع أربعة بلدان (أوغندا وجورجيا والسنغال وكمبوديا) الآن حساب النتائج المحققة مقابل مؤشري أهداف التنمية المستدامة 2-3-1 و 2-3-2؛ وثلاثة منها قادرة على حساب النتائج مقابل المؤشر 5-1-1 (أوغندا والسنغال وكمبوديا)؛ وأصدرت خمسة منها مجموعات بيانات جزئية كاملة (أوغندا والسنغال وكمبوديا).
- 48 - وفيما يتعلق باستخدام البيانات، وُضعت اللمسات الأخيرة على تقييم أولى لبيانات النظام الإيكولوجي في كمبوديا، ويجري العمل على إنجاز أعمال مماثلة في أوغندا وإثيوبيا. ونظّم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مسابقة لمشاريع البحث المبتكرة التي تطبق فيها البيانات التي تُجمع من خلال المبادرة على رسم السياسات على المستوى الوطني أو تصميم البرامج أو إعادة تصميمها أو اتخاذ قرارات الاستثمار. وعُرضت النتائج في المؤتمر العالمي لاستخدام البيانات الذي نظمه الصندوق الدولي، وعُقد في الفترة ما بين 30 تشرين الثاني/نوفمبر و 2 كانون الأول/ديسمبر 2021، ويجري استخدامها كأمثلة ملموسة على استخدام بيانات الاستقصاءات للتصدي للتحديات الإنمائية، وإثراء السياسات والبرامج بالمعلومات، وتوفير الحلول اللازمة لدفع عجلة الاستثمارات.
- 49 - وعلى الرغم من القيود المتصلة بجائحة كوفيد-19 المفروضة على تنفيذ دراسات التحقق المنهجية التي تجرى ميدانياً، أدت البحوث والأنشطة ذات الصلة التي يديرها البنك الدولي إلى إحرار تقدم ملحوظ. واضطلع بأعمال في مجال تحقيق التكامل بين نُهج الاستقصاءات (تصميم أخذ العينات والوحدات غير

المعيارية)؛ واستخدام التكنولوجيا (مدخلات العمالة، وخصوبة التربة، وفاقد ما بعد الحصاد وتمكين المرأة)؛ والتكامل مع مصادر البيانات الأخرى (بيانات رصد الأرض).

50 - وإجمالاً، سينضم رسمياً 14 بلداً جديداً إلى المبادرة في موعد غايته عام 2023، من خلال عملية ربط مخطط لها ومتجانسة (إندونيسيا وبوتان وبوركينا فاسو وبوروندي وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) ودولة فلسطين والسلفادور وغانا وغينيا وكينيا ومالي وموزامبيق وميانمار وهايتي). ومن المتوقع أن يتطلب إدماج هذه البلدان في المبادرة بذل جهود إضافية لجمع الأموال.

باء - الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية: المرحلة الثانية من التنفيذ (2020-2025)

51 - في عام 2009، قدم الفريق العامل المعني بالإحصاءات الزراعية، في الدورة الأربعين للجنة الإحصائية، تقريراً عن التحديات الرئيسية التي تواجه مجال الإحصاءات الزراعية والريفية. وبغية معالجة هذه المسائل، أنشأت اللجنة فريقاً أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الزراعية. وفي عام 2010، وضع الفريق الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، وبعد عامين، وضعت خطة عمل عالمية لتنفيذها، أقرتها اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين، في عام 2012.

52 - وقد صُممت الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية على شكل برنامج متعدد السنوات يُنفذ على مراحل مدة كل منها خمس سنوات، مما يتيح مواءمة البرنامج باستمرار مع الاحتياجات المتطورة لبرنامج العمل الدولي والإقليمي. وتولت زمام القيادة في تنفيذ المرحلة الأولى من الاستراتيجية العالمية منظمة الأغذية والزراعة ومصروف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ، أمّا مهمة تنسيقها، فقد تولّاها المكتب العالمي للاستراتيجية العالمية الذي تستضيفه المنظمة. وقد اكتملت المرحلة الأولى من البرنامج في عام 2018، وأسفر تنفيذه عن آثار كبيرة وإيجابية استفادت منها النظم الإحصائية الزراعية في العديد من البلدان النامية⁽¹⁾، كما يتضح من التقارير المنتظمة التي قدمها المكتب العالمي إلى اللجنة في الأعوام 2013 و 2014 و 2015 و 2017 و 2020.

53 - وقد وضعت خطة العمل العالمية الثانية، التي تغطي الفترة بين عامي 2020 و 2025، باستخدام نهج ينقسم إلى وحدات، وكان الهدف منها تعزيز وتحديث النظم الإحصائية الزراعية للبلدان بما يتماشى مع المبادئ الأولية للاستراتيجية العالمية. وتركز على أربعة مجالات ونواتج تقنية تتعلق بالجوانب الرئيسية لعملية الإنتاج الإحصائي ودورته. وتدعم خطة العمل سياسات الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة واستخدام أساليب ونهج فعالة من حيث التكلفة لإعطاء دفعة قوية لإنتاج البيانات تلبيةً للاحتياجات. وتيسر أيضاً تحسين الروابط بين إنتاج البيانات ورسم السياسات من خلال تحسين استخدام البيانات.

54 - وفي الفترة ما بين عامي 2020 و 2023، مُنحت الاستراتيجية العالمية أحد أول الاستثمارات التي تركز على القارة الأفريقية، بدعم من مؤسسة بيل وميليندا غيتس والمفوضية الأوروبية، بمبلغ إجمالي قدره 9,3 ملايين دولار أمريكي. ويستهدف برنامج الأنشطة 25 بلداً أفريقياً، ويهدف إلى تعزيز القدرات في البلدان

(1) African Development Bank, *Capacity Building in Africa for Agricultural and Rural Statistics: Status Update* (Abidjan, Côte d'Ivoire, 2020)

التي تستوفي اشتراطات مبادرة "50 × 2030". وتتفد الفاو البرنامج بالتعاون مع الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

55 - ويتجسد البرنامج في شكل أربعة عناصر، ألا وهي: (أ) وضع خطط استراتيجية للإحصاءات الزراعية والريفية؛ (ب) توفير التدريب من خلال إدخال تحسينات على الموارد البشرية القائمة وسياسات الإدارة، وتحسين برامج الدراسات العليا فيما يخص الإحصاءات الزراعية، وتيسير الحصول على المنح الدراسية؛ (ج) استخدام منهجيات فعالة من حيث التكلفة في الاستقصاءات (الإنتاج الزراعي، واقتصاد المزارع، والفاقد، والأطر الرئيسية لأخذ العينات)؛ (د) تحليل البيانات ونشرها عن طريق زيادة القدرات في مجال استخدام الأدوات الإحصائية لتحليل البيانات وحساب المؤشرات ونشر البيانات. وإضافةً إلى ذلك، تنقسم العناصر الأربعة إلى 15 "حزمة".

56 - وقد وُضعت خطة عمل موحدة في إطار من التشاور الوثيق مع البلدان المستفيدة البالغ عددها 25 بلداً. وستقدم ما بين 5 و 7 حزم تقنية في كل بلد، وفقاً لاحتياجات البلد، على مدى فترة التنفيذ برمتها.

57 - وقد أنشئت لجنة جديدة هي اللجنة التوجيهية للاستراتيجية العالمية، وأقرت خطة العمل الشاملة للأنشطة. ويشرف المكتب العالمي الذي تستضيفه الفاو على تنفيذ خطة العمل، ويبدل مزيداً من الجهود لجمع الأموال، ولا سيما المخصص منها لدعم المناطق التي لم تُدرج بعد في المرحلة الثانية من تنفيذ الاستراتيجية العالمية.

جيم - دعم البلدان في تقديم التقارير المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة

58 - كان لنفشي مرض فيروس كورونا في بداية عام 2020 تأثير كبير، ليس على النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلدان في جميع أنحاء العالم فحسب، وإنما على أنشطة المجتمع الإحصائي العالمي أيضاً. فقد تأثرت مستويات النشاط الإحصائي بالتباعد الاجتماعي والإغلاق الشامل، وهو ما تسبب في اضطرابات في إنتاج البيانات. وقد تركت هذه الاضطرابات آثارها على النظم الإحصائية الوطنية، إلى جانب معظم برامج تنمية القدرات الإحصائية التي تدعم قياس أهداف التنمية المستدامة، الذي تتولى زمام قيادته وكالات الأمم المتحدة، إلى جانب الأنشطة التقليدية التي تُمارس في مجال جمع البيانات.

59 - وعلى الرغم من هذه التحديات، استمر متوسط معدل تقديم التقارير المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 21 مؤشراً، المندرجة تحت إشراف الفاو، في الارتفاع منذ أحدث تقرير قدمته المنظمة إلى اللجنة، حيث ارتفع من 42 في المائة في عام 2019 إلى 46 في المائة في عام 2020، ثم ارتفع مرة أخرى إلى 53,7 في المائة في عام 2021. وفي عام 2021، ولأول مرة، تمكنت البلدان من تقديم تقارير عن أكثر مما متوسطه نصف المؤشرات البالغ عددها 21 مؤشراً المندرجة تحت إشراف الفاو.

60 - ومرد هذه النتيجة، إلى حد بعيد، تكيف المنظمة السريع مع المجال الافتراضي الجديد، ولا سيما تكيفها مع مجموعة متكاملة من الإجراءات التكميلية المتخذة في إطار التصدي للتحديات التي تفرضها الجائحة، على النحو المبين في الفقرات من 61 إلى 65.

61 - وقدمت المنظمة الإرشادات والدعم إلى البلدان بشأن جمع المعلومات الممثلة للواقع على المستوى الوطني باستخدام مصادر البيانات الرسمية، عن طريق اعتماد أدوات جديدة في مجال جمع البيانات. وقد أدى استخدام الأساليب البديلة لجمع البيانات عن طريق استقصاءات المزارع القائمة إلى إجراء أدنى حد

ممكن من المقابلات الشخصية وجهاً لوجه خلال فترات الحجر الصحي، أو أدى إلى تجنبها. وليس من اليسير دائماً توسيع نطاق الممارسات الجيدة القائمة، التي تتبعها البلدان المرتفعة الدخل المتمثلة في استخدام أساليب جمع البيانات الأخرى بخلاف أسلوب المقابلات الشخصية المباشرة، لتشمل البلدان النامية، نظراً إلى عدم وجود السجلات المساحية للمزارع أو تدني جودتها، ومحدودية التغطية بشبكات الهاتف المحمول في المناطق الريفية النائية. وعلاوة على ذلك، تظهر معوقات محددة عند تنفيذ استقصاءات معقدة لا يمكن التعامل معها عن طريق الهاتف.

62 - وقد عززت الفاو أنشطة مختبر البيانات من أجل الابتكارات في مجال الإحصاءات الحديث الإنشاء، تحقيقاً لما يلي: (أ) تعزيز قدرة المنظمة على إنتاج وتحليل المعلومات الآنية المستمدة من مصادر البيانات الجديدة حتى تتسنى مواجهة الأزمات المستجدة بفعالية، مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)؛ (ب) سد الثغرات في البيانات والتحقق من صحة البيانات المتاحة على المستوى القطري من خلال مصادر بيانات بديلة.

63 - وفي إطار تقييم آثار تفشي مرض كوفيد-19 على الأمن الغذائي والحصول على الغذاء وأسبابهما، أجرت الفاو تقييمات سريعة متكررة لانعدام الأمن الغذائي باستخدام مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، الذي يدعم مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2-1-2، المتعلق بمعدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد. وقد كُفِّت وحدة مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي في الاستقصاءات كيما تستوعب أثر الجائحة على قدرة الأسر المعيشية على الحصول على الغذاء، وذلك بتعديل الفترة المرجعية، وصياغة أسئلة الوحدة المتصلة بالمقياس، لجعلها أكثر فعالية في رصد اتجاهات انعدام الأمن الغذائي فيما يتصل بالجائحة.

64 - وقد عجلت المنظمة باستخدام بيانات رصد الأرض لإنتاج خرائط المحاصيل وتقديرات وتوقعات المساحات المزروعة وغلة المحاصيل. وفي عام 2019، وضعت المنظمة خطة عمل متعددة السنوات لتعزيز قدرتها على إنتاج إحصاءات المحاصيل داخل مشهد البيانات الضخمة الناتجة عن رصد الأرض، جنباً إلى جنب مع خوارزميات تعلم الآلة والتعلم العميق. وقد حسّنت قدرتها على بناء القدرات في البلدان من أجل استيعاب حلول تستند إلى بيانات رصد الأرض، وما يترتب عليه من تقديم المساعدة التقنية والتدريب داخل البلدان. ودُشنت عملية تنفيذ خطة العمل ذات الصلة بإقامة شراكات مع الوكالات الدولية الرئيسية العاملة في الميدان (من قبيل مذكرة تفاهم وُقعت بين منظمة الأغذية والزراعة ووكالة الفضاء الأوروبية).

65 - وأدخلت المنظمة كذلك منهجيات تعليمية مبتكرة وحلول تقديم خدمات تشمل العديد من أصحاب المصلحة، مثل فعاليات تبادل الخبرات والمقابلات الشخصية المباشرة، ودورات التعلم الإلكتروني المتزامنة وغير المتزامنة، والبرامج المتقلة السريعة الاستجابة، وحلقات العمل التقنية الشبكية، وبرامج التعلم المختلط التي يقدمها المدربون عبر الإنترنت. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، بلغ العدد الإجمالي التراكمي للمتعلمين في دورات التعلم الإلكتروني البالغ عددها 15 دورة التي تتناول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المدرجة تحت إشراف المنظمة - والمتاحة بـ 43 لغة - 21 300 متعلماً. وحصل ما يقرب من 500 متعلم من هؤلاء على شهادات رسمية تحمل الشارات الرقمية المستحدثة مؤخراً، التي يُشترط لمنحها اجتياز تقييم نهائي للأداء قائم على إطار سيناريو محدد بنسبة 75 في المائة أو أكثر.

66 - وفي العامين الماضيين، استثمرت المنظمة في مجالين رئيسيين إضافيين من مجالات الدعم المنهجي لرصد أهداف التنمية المستدامة، ألا وهما: وضع مبادئ توجيهية لتصنيف البيانات وتقديم التقارير من القطاع الخاص.

67 - وفيما يتعلق بالمجال الأول، أصدرت المنظمة في عام 2021 مبادئ توجيهية جديدة بشأن تصنيف البيانات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة باستخدام بيانات الاستقصاءات. وقد صُممت المبادئ التوجيهية تلبية للدعوة الشاملة الواردة في خطة عام 2030 ومفادها "عدم ترك أحد خلف الركب"، وهو ما يتطلب بيانات أكثر تفصيلاً وتصنيفاً مما هو متاح حالياً في معظم البلدان. وتمشياً مع مسار عمل تصنيف البيانات الذي يتبعه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، توفر المبادئ التوجيهية الجديدة إرشادات منهجية وعملية لإنتاج تقديرات مصنفة مباشرة وغير مباشرة لما تحقق، مقابل مؤشرات الأهداف تستخدم الاستقصاءات بوصفها مصدراً رئيسياً أو مفضلاً للبيانات. وعلاوة على ذلك، توفر المنظمة، من خلال المبادئ التوجيهية، أدوات لتقييم دقة تلك التقديرات، وتقديم استراتيجيات لتحسين جودة المنتجات، بما في ذلك أساليب تقدير المناطق الصغيرة.

68 - وفيما يتعلق بمجال العمل الثاني، نشرت المنظمة أيضاً في عام 2021 إرشادات جديدة بشأن المؤشرات الرئيسية لنظم الأغذية الزراعية الخاصة بقياس مساهمة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتضع المنظمة، في الوثيقة الإرشادية، مجموعة من المؤشرات التي يمكن للقطاع الخاص استخدامها، ويمكن أن تغذي تقديم التقارير عن مدى تحقيق الأهداف على المستوى الوطني. وتستند المؤشرات إلى إرشادات أوسع نطاقاً هي المؤشرات الرئيسية لإبلاغ الشركات عن إسهامها في تحقيق الأهداف، التي نشرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عام 2019، وتركز على وجه التحديد على قطاع الأغذية والزراعة. ولذلك، توفر إرشادات الفاو معلومات عملية عن كيفية قياس مساهمة شركات الأغذية والزراعة في تحقيق الأهداف بطريقة متسقة في شتى البلدان، فيما يخص مؤسسات القطاع الخاص الكبيرة أو الصغيرة على حد سواء.

دال - البرنامج العالمي للتعداد الزراعي

69 - بعد تشيخ البرنامج العالمي للتعداد الزراعي 2020، أصدرت المنظمة منشورين قيّمت فيهما التعدادات الوطنية التي أُجريت في جولة تعداد عام 2010، مغطياً الفترة 2006-2015. ويقدم المنشور الأول⁽²⁾، الذي صدر في عام 2019، خلاصة وافية للملامح الرئيسية لبيانات التعداد الوصفية والنتائج الرئيسية لعدد قياسي يبلغ 127 بلداً وإقليماً. أمّا المنشور الثاني⁽³⁾، الذي صدر في عام 2021، فيتضمن استعراضاً منهجياً لجولة عام 2010، إلى جانب مجموعة من البيانات القابلة للمقارنة دولياً بشأن متغيرات مختارة تتسم بها بنية الزراعة. ويعرض المنشوران كلاهما مشهداً إجمالياً مميّزاً لممارسات التعدادات على المستوى الوطني في جميع أقاليم العالم.

(2) انظر: www.fao.org/3/ca6956en/ca6956en.pdf.

(3) انظر: www.fao.org/3/cb2650en/cb2650en.pdf.

70 - وفي أعقاب نشر المبادئ التوجيهية العملية لجولة تعداد عام 2020⁽⁴⁾، نظمت الفاو سلسلة من حلقات العمل الإقليمية لنشرها. ونُظمت حلقات عمل في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وفي أمريكا اللاتينية، وفي أفريقيا الناطقة بالفرنسية، ونُظمت، في وقت أقرب، في أفريقيا الناطقة بالإنجليزية وأوروبا الشرقية. وعُقدت حلقتا العمل الأخيرتان بوسيلة افتراضية عبر شبكة الإنترنت، بسبب القيود المفروضة على السفر نتيجة لجائحة مرض كوفيد-19، حيث لم يتأثر نشر المبادئ التوجيهية كما كان مقرراً متأثراً كبيراً.

71 - وقد تركت الجائحة أثراً واضحاً على تخطيط وتنفيذ التعدادات الزراعية منذ عام 2020، عندما بدأت المنظمة في رصد الأوضاع ميدانياً وأعدت تقارير منتظمة عن أثر الجائحة على أنشطة التعداد الزراعي. وأسفر هذا العمل عن إصدار عدة منشورات، منها ما يلي:

(أ) “National agricultural census operations and COVID-19” (2020)

عمليات التعداد الزراعي الوطني وكوفيد-19 (2020)⁽⁵⁾؛

(ب) *How Covid-19 Is Changing the World: A Statistical Perspective* (Volume II)

(كيف يغير كوفيد-19 العالم: رؤية إحصائية) (المجلد الثاني) (2020)⁽⁶⁾؛

(ج) “Censuses of agriculture and COVID-19: global situation and lessons” (2020)

تعدادات الزراعة وكوفيد-19: الحالة العالمية والدروس المستفادة (2020)⁽⁷⁾؛

(د) “Impact of COVID-19 on national censuses of agriculture (status overview)” (August 2021)

الحالة⁽⁸⁾. هذا المنشور هو في الواقع وثيقة حية حدثت أربع مرات خلال عامي 2020 و 2021، حيث تغطي 95 و 139 و 150 و 163 بلداً على التوالي.

72 - وتتولى المنظمة أيضاً رصد واستعراض وتوثيق التعدادات الزراعية التي أُجريت في إطار جولة تعداد عام 2020 الحالية (2016-2025). ويشمل هذا العمل إعداد استعراضات للبيانات الوصفية، وجداول تتضمن النتائج الرئيسية، وجمع تقارير التعدادات وموادها⁽⁹⁾.

73 - وواصلت المنظمة تقديم المساعدة التقنية على المستوى الوطني لتنفيذ التعدادات الزراعية، من خلال مشاريع وطلبات مخصصة. وفي عامي 2020 و 2021، تلقى ما متوسطه 70 بلداً في كل إقليم مساعدة سنوية من مكاتب مختلفة تابعة للمنظمة. ومنذ أوائل عام 2020، تُقدّم المساعدة التقنية عن بعد بصفة أساسية، من خلال لقاءات افتراضية، بسبب القيود المفروضة نتيجة للجائحة. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يجري نحو 150 بلداً وإقليمياً تعداداً زراعياً خلال جولة تعداد عام 2020، مقارنة بالرقم القياسي الذي تحقق في جولة عام 2010، وهو 127 تعداداً.

(4) انظر: www.fao.org/3/CA1963EN/ca1963en.pdf

(5) انظر: www.fao.org/3/ca8605en/CA8605EN.pdf

(6) انظر: https://unstats.un.org/unsd/ccsa/documents/covid19-report-ccsa_vol2.pdf

(7) انظر: www.fao.org/documents/card/en/c/cb2467en

(8) انظر: www.fao.org/3/ca8984en/CA8984EN.pdf

(9) انظر: www.fao.org/world-census-agriculture/wcarounds/wca2020/countries2020/en/

74 - وفي أوائل عام 2020، أجرت المنظمة استعراض منتصف المدة لخطط التعدادات الزراعية الوطنية والتقدم المحرز فيها في جولة تعداد عام 2020. ولهذا الغرض، أُجري استقصاء إلكتروني موجز عن جميع البلدان الأعضاء. وتبين النتائج الرئيسية لاستعراض منتصف المدة⁽¹⁰⁾ أن عدداً متزايداً من البلدان يحول منهجيات التعداد لديه من النهج التقليدي إلى نهج الوحدات الموضوعية، بينما تجمع بلدان أخرى بين التعداد الميداني واستخدام السجلات الإدارية. وعلاوةً على ذلك، تتفوق المقابلات الشخصية التي تجرى بمساعدة الحاسوب على تلك التي تُجرى بالأوراق المطبوعة باعتبارها الطريقة الرئيسية لجمع البيانات، ويعتمد عدد متزايد من البلدان على استخدام المقابلات الشخصية الشبكية التي تجرى بمساعدة الحاسوب، والمقابلات الهاتفية التي تجرى بمساعدة الحاسوب، ونظم المعلومات الجغرافية وقواعد بيانات التعدادات التفاعلية التي تجرى عبر الإنترنت.

75 - وفي عام 2021، اتخذت الفاو، لأول مرة، خطوات لإنشاء نطاق جديد في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة، تُنشر من خلاله البيانات الزراعية الهيكلية التي جُمعت من جولات التعداد الثلاث السابقة المكتملة (للأعوام 1990 و 2000 و 2010). ويحتوي النطاق الجديد، الذي من المتوقع أن يصبح متاحاً للجمهور في الربع الأول من عام 2022، على بيانات من قبيل تلك المتعلقة بعدد الحيازات وحجمها، ونوع جنس الحائز، وحيازة الأراضي، والوضع القانوني للحائز، والعمالة الزراعية. ويهدف إنشاء هذا النطاق إلى توفير مركز جامع للبيانات الهيكلية الزراعية.

رابعاً - تقرير عن أعمال لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإحصاءات الأمن الغذائي والزراعة والمناطق الريفية

76 - وافقت اللجنة الإحصائية، في دورتها الحادية والخمسين، على اختصاصات لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإحصاءات الأمن الغذائي والزراعة والمناطق الريفية، المعروفة سابقاً باسم فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بإحصاءات الزراعة والمناطق الريفية، وبرنامج عملها للفترة 2020-2023، (المقرّر 51/111، الفقرة (ه)). ويتركز برنامج العمل على أربعة مسارات عمل، هي: (أ) إجراء بحوث منهجية في مجال إحصاءات الأمن الغذائي لزيادة تحسين فائدتها ودقتها؛ (ب) وضع أطر وطنية لضمان جودة بيانات الإحصاءات الزراعية؛ (ج) وضع أساليب ومعايير لاستخدام مصادر بيانات بديلة في إنتاج إحصاءات غذائية وزراعية على المستويين الوطني والدولي؛ (د) استحداث أساليب مبتكرة لإنتاج إحصاءات آنية على المستوى القطري.

77 - وفي أيلول/سبتمبر 2020، أنشئت ثلاث فرق عمل، تتألف من أعضاء لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإحصاءات الأمن الغذائي والزراعة والمناطق الريفية، لتنفيذ برنامج العمل بالتركيز على المواضيع التالية: (أ) الأمن الغذائي وقياس استهلاك الأغذية؛ (ب) الأطر الوطنية لضمان جودة الإحصاءات الزراعية؛ (ج) استخدام بيانات رصد الأرض في الإحصاءات الزراعية، وهو ما من شأنه أن يعالج في الوقت نفسه مسارات العمل المتعلقة بوضع أساليب ومعايير لاستخدام مصادر البيانات البديلة وأساليب مبتكرة لإنتاج إحصاءات آنية. وفيما يخص الموضوع الثالث، اتفقت اللجنة على أن يجري العمل من خلال فرقة عمل مشتركة معنية بالإحصاءات الزراعية مؤلفة من أعضائها، إلى جانب فرقة العمل المعنية بالصور

(10) انظر: www.fao.org/fileadmin/templates/ess/documents/methodology/census/Mid-term_Survey_2021.pdf.

الساتلية والبيانات الجغرافية المكانية المنشأة تحت مظلة لجنة الخبراء المعنية بالبيانات الضخمة وعلوم البيانات لأغراض الإحصاءات الرسمية. وترد أدناه مظاهر التقدم المحرز الذي أحرزته مختلف فرق العمل.

ألف - تحسين أساليب الأمن الغذائي وقياس استهلاك الأغذية

78 - تتألف فرقة العمل التي أنشئت للمساعدة على تطوير وتحسين أساليب تقييم الأمن الغذائي واستهلاك الأغذية من ممثلين عن النرويج (الرئيس) واندونيسيا ومصر والهند والولايات المتحدة الأمريكية، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ومنظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والبنك الدولي. وفي بداية عام 2020، التزمت الفرقة بخمسة مجالات عمل هي: (أ) تحسين أساليب التوفيق بين بيانات استهلاك الأغذية المستمدة من مصادر غذائية مختلفة؛ (ب) تحليل جدوى توسيع نطاق منهجية نقص التغذية التي تتبعها الفاو لتحديد معدل انتشار نقص التغذية، ليشمل تقييم معدل انتشار عدم كفاية المغذيات باستخدام استقصاءات استهلاك الأسر المعيشية وإنفاقها؛ (ج) تحليل جدوى تقدير معدل انتشار نقص التغذية، استناداً إلى أسلوب الفاو، المستمد من بيانات المتناول الغذائي الفردي؛ (د) تحسين أساليب زيادة خصوصية استخدام وحدة الاستقصاءات المتعلقة بمقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي على المستوى القطري؛ (هـ) إعداد مبادئ توجيهية بشأن معالجة بيانات استهلاك الأغذية المستمدة من استقصاءات استهلاك الأسر المعيشية وإنفاقها.

79 - وخلال عام 2020، قررت فرقة العمل تأجيل أنشطتها المقررة في مجال عملها الأول، من أجل إعطاء الأولوية للأنشطة التي تشملها مسارات العمل الأخرى، ولا سيما مجال عملها الرابع، في ظل أهميته في سياق جائحة كوفيد-19.

80 - وأحرز تقدم كبير في إجراء دراسي جدوى تهدفان إلى معالجة الموضوعين الأولين من برنامج العمل. واستخدم في التحليلين كليهما الاستقصاء المتكامل للأسر المعيشية في بنغلاديش لعام 2015، الذي جمعت من خلاله بيانات عن المتناول الغذائي لأفراد الأسر المعيشية الفردية، ويتجلى فيه التمثيل الجيد للواقع على المستويين الوطني والريفي. وأعد جدولان منسقان لتحويل المغذيات (أحدهما للبيانات المتوافرة على المستوى الفردي، والآخر للبيانات المتوافرة على مستوى الأسرة المعيشية) لتحويل بيانات استهلاك الأغذية إلى بيانات عن المغذيات. ومن بين الأساليب الأربعة التي تطبق عادةً لمعالجة البيانات المتعلقة بالاستهلاك الغذائي الكمي الفردي، وقع الاختيار على أسلوب المعهد الوطني للسرطان. وعلى النقيض من ذلك، عولجت البيانات المستمدة على مستوى الأسر المعيشية باستخدام برمجيات ستاتا، وفقاً لمنهجيات الفاو المتعلقة بمعالجة البيانات المستمدة من استقصاءات استهلاك الأسر المعيشية وإنفاقها. ويُصاغ حالياً النتاج النهائيان لمسارات العمل تلك، وهما وثيقتان تتضمنان استعراضاً للمؤلفات ذات الصلة، ومن المقرر أن تُعرض فيهما الأساليب والنتائج والملاحظات ذات الصلة الخاصة بكل مسار من مسارات العمل. وستخضع الوثيقتان لاستعراض النظراء قبل عرضهما على اللجنة.

81 - وقد نُشرت نسخة مفصلة من وحدة الاستقصاءات المتعلقة بمقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي في 20 بلداً من البلدان التي تمر بأزمات غذائية في الفترة الواقعة بين تشرين الأول/أكتوبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021. واستُخدمت الوحدة المفصلة لجمع البيانات عن الظروف التي مرت بها تلك البلدان خلال الأشهر الاثني عشر السابقة وعلى مدى الأيام الثلاثين السابقة، وذلك بغرض مقارنة التقييمات

السنية والشهرية لانعدام الأمن الغذائي. وإضافةً إلى ذلك، طُرحت أسئلة متابعة بشأن معدل تكرار ذلك عندما أجاب المستطلعة آراؤهم بأنهم واجهوا صعوبات في الحصول على الغذاء في الأيام الثلاثين السابقة. وأتاحت إضافة الفترة المرجعية المحددة بثلاثين يوماً وأسئلة المتابعة المتعلقة بها قياس انعدام الأمن الغذائي في الآونة الأخيرة، وزيادة التمييز بين الأشخاص المصنّفين على أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، ولكليهما أهمية في تقييم انعدام الأمن الغذائي في حالات الأزمات الغذائية. ويجري حالياً إعادة نشر النسخة المفصلة من وحدة الاستقصاءات في حوالي 25 من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية الأقل نمواً.

82 - وفي التقرير الناتج عن تلك العملية⁽¹¹⁾، تقدم المنظمة تقديرات لمستويات الأمن الغذائي السنوية والحديثة، مبنية عن مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي ومحسوبة على أساس العتبات المستخدمة للرصد العالمي، علاوة على مجموعة إضافية من التقديرات المستندة إلى المقياس لمستويات انعدام الأمن الغذائي الحديثة المحسوبة باستخدام عتبات الشدة المقرّرة أن تتوافق، بقدر الإمكان، مع مستويات الشدة المستخدمة لتحديد مراحل الأمن الغذائي الخمس التي يتضمنها التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. وقد أدرج المقياس في الآونة الأخيرة في الجدول المرجعي لاستخدامه في سياق تقييمات انعدام الأمن الغذائي الحادة حسب التصنيف المذكور⁽¹²⁾.

83 - وأخيراً، أحرزت فرقة العمل بعض التقدم في وضع مبادئ توجيهية بشأن معالجة بيانات استهلاك الأغذية التي جُمعت من خلال استقصاءات استهلاك الأسر المعيشية وإنفاقها. وتستند المبادئ التوجيهية إلى الأعمال والأساليب القائمة وعلى البحوث الحديثة، وتستكمل المنشور المعنون: *Food Data Collection in Household Consumption and Expenditure Surveys: Guidelines for Low- and Middle-Income Countries* (جمع البيانات الغذائية في استقصاءات استهلاك الأسر المعيشية وإنفاقها: مبادئ توجيهية للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل)، التي أقرتها اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين (المقرّرة 112/49، الفقرة هـ). وقبل وضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بمعالجة بيانات استهلاك الأغذية وتقديم الوثيقة إلى اللجنة لإقرارها، ستتظم فرقة العمل عملية استعراض نظراء عالمية، يدعى أعضاء اللجنة إلى المشاركة فيها.

باء - وضع إطار وطني لضمان جودة إحصاءات الزراعة

84 - تتألف فرقة العمل المعنية بوضع وتنفيذ معايير لجودة البيانات وإطار وطني لضمان الجودة في إحصاءات الأغذية والزراعة من أعضاء من إندونيسيا وجنوب أفريقيا ودولة فلسطين والسنگال والمكسيك والهند، ومنظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتهدف فرقة العمل تلك إلى وضع مجموعة من أدوات التقييم الذاتي (قوائم مرجعية) مصممة خصيصاً لإحصاءات الزراعة، بهدف دعم أجهزة الإحصاء الوطنية في تحسين جودة إحصاءاتها.

85 - وقد أشار أعضاء فرقة العمل، خلال مرحلة إنشائها، إلى أن الأطر القائمة وأدوات التقييم المناظرة يمكن أن تضمن اتساق المفاهيم والأساليب، ولكنها عادة ما تتسم بدرجة من العمومية يتعذر معها تحديد

(11) انظر: www.fao.org/3/cb5623en/cb5623en.pdf.

(12) انظر: www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/manual/IPC_Technical_Manual_3_Final.pdf.

نقاط القوة ومكامن الضعف المحددة في الإحصاءات الزراعية. وتكمن الصعوبة الرئيسية في تنوع المجالات الفرعية التي تندرج تحت مظلة الإحصاءات الزراعية، ومنها المحاصيل والثروة الحيوانية؛ ومصائد الأسماك والاستزراع المائي؛ والمدخلات (الأسمدة/مبيدات الآفات؛ والآلات؛ والعمالة)؛ والأسعار (أسعار المنتجين مقابل أسعار المستهلكين)؛ والأمن الغذائي والحصول على الغذاء؛ واستخدام الأراضي والغطاء الأرضي. ولهذا السبب، وافقت فرقة العمل على اعتماد نهج إطار صندوق النقد الدولي لضمان جودة البيانات، حيث يؤدي ذلك الإطار العام دور المظلة لسبعة أطر خاصة بمجموعة بيانات محددة في مجال الإحصاءات الاقتصادية، ووضع مجموعة من قوائم التقييم الذاتي المرجعية، بدءاً بالمجالات الفرعية الثلاثة التالية: إحصاءات المحاصيل وإنتاج الثروة الحيوانية؛ وإحصاءات أسعار منتجي السلع الزراعية الأساسية؛ وإحصاءات استخدام الأراضي والغطاء الأرضي.

86 - ويتبع هيكل قائمة التقييم الذاتي المرجعية هيكل الإطار الوطني لضمان الجودة، الذي وضعتة الأمم المتحدة في عام 2019، في نسخته المحدثة. ويهدف الإطار إلى دعم الوكالات المهمة بوضع أو تنقيح أطرها الوطنية في مجال ضمان الجودة، مع مراعاة التحديات الخاصة المتعلقة بالجودة التي يفرضها تسخير مصادر البيانات الجديدة. ويتضمن دليل الأمم المتحدة للأطر الوطنية لضمان الجودة في مجال الإحصاءات الرسمية، الصادر في عام 2019، قائمة تقييم ذاتي مرجعية للجودة يمكن أن تساعد في تحديد نقاط القوة ومكامن الضعف، وهو ما من شأنه أن يمكن البلدان في مرحلة لاحقة من اعتماد سلسلة من التحسينات.

87 - وعلى هدي من هيكل القائمة المرجعية الواردة في الإطار الوطني لضمان الجودة، تغطي أداة التقييم الذاتي، التي وضعتها لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإحصاءات الأمن الغذائي والزراعة والمناطق الريفية لتقييم جودة الإحصاءات الزراعية، أربعة مستويات تحليلية. ولا يعتمد المستويان الأولان (إدارة النظام الإحصائي الوطني وإدارة البيئة المؤسسية) على المجال، بل يركزان على تقييم درجة تنسيق الإحصاءات الزراعية على المستوى الوطني، ومدى كفاية الموارد اللازمة لإنتاج إحصاءات الزراعة. أمّا المستويان المتبقيان من مستويات القائمة المرجعية، وهما فحص العملية الإحصائية (المستوى الثالث) والنواتج الإحصائية المناظرة (المستوى الرابع)، فهما مصممان خصيصاً للمجال الفرعي المتمثل في الإحصاءات الزراعية.

88 - ومنذ إنشاء فرقة العمل في عام 2020، وُضعت قائمتان مرجعيتان محددتان للتقييم الذاتي لإحصاءات غلة المحاصيل وإنتاج الثروة الحيوانية، وإحصاءات أسعار منتجي السلع الزراعية الأساسية. ويجري حالياً وضع قائمة مرجعية ثالثة لإحصاءات استخدام الأراضي والغطاء الأرضي. وباستخدام قوائم التقييم الذاتي المرجعية تلك، يمكن جمع البيانات بغرض الحصول على درجة الجودة عموماً، استناداً إلى مجموعة من الأسئلة التي تهدف إلى التأكد من درجة تنفيذ المبادئ التوجيهية أو أفضل الممارسات (التنفيذ الكامل أو الجزئي أو عدم التنفيذ). ويمكن تجميع الردود على هذه الأسئلة على مستويات مختلفة، بغية الحصول على جدول تصنيف مؤلف من أربع نقاط يتماشى مع إطار صندوق النقد الدولي، لضمان جودة البيانات والتقارير ذات الصلة المتعلقة بمراعاة المعايير والمدونات.

89 - وقد اختُبرت تجريبياً قائمة التقييم الذاتي المرجعية لإحصاءات إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية وما يقابلها من إجراءات تقييم في الربعين الثاني والثالث من عام 2021، وتحسنت تبعاً لذلك. ويجري حالياً

الاختبار التجريبي للقائمة المرجعية المتعلقة بأسعار المنتجات، ومن المتوقع أن يكتمل في موعد غايته آذار/مارس 2022.

90 - وسيشهد عام 2022 تقاسم المجموعة الكاملة من القوائم المرجعية المقترحة والأدوات وما يقابلها من إجراءات مع فرق العمل، للتمكن من جمع التعليقات الإضافية ودمجها قبل إقرارها من اللجنة. وسيُقدّم التدريب أيضاً إلى البلدان الراغبة في إجراء تقييم في مجال فرعي أو أكثر من المجالات الفرعية للإحصاءات الزراعية.

جيم - استخدام البيانات الجغرافية المكانية لإنتاج الإحصاءات الزراعية

91 - أنشئت فرقة العمل المشتركة المعنية باستخدام البيانات الجغرافية المكانية لإنتاج إحصاءات الزراعة، المسماة فرقة العمل المشتركة المعنية ببيانات رصد الأرض، رسمياً في الربع الأول من عام 2021، وتضم أعضاء من إندونيسيا وبولندا والسنغال وكندا (الرئيس) وكولومبيا ومصر والمكسيك (الرئيس المشارك) والولايات المتحدة الأمريكية، وجامعة كوينزلاند للتكنولوجيا (أستراليا) ومبادرة آنية البيانات، ومنظمة الأغذية والزراعة وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة والبنك الدولي.

92 - وقد وضعت فرقة العمل المشتركة مؤخراً الصيغة النهائية لتقرير استعراضه النظراء، يتضمن مجموعة من المشاريع المتعلقة باستخدامات بيانات رصد الأرض في إنتاج الإحصاءات الزراعية. ووفر أيضاً منتجات بيانات رصد الأرض واستخدامها المحتمل، وكذلك بيانات موقعية مستمدة من أفغانستان وليسوتو من خلال منصة مبادرة العمل يبدأ بيد الجغرافية المكانية التابعة للمنظمة.

93 - ويجري إعداد مجموعة أدوات تدريبية بشأن بيانات رصد الأرض واستخدامها في الإحصاءات الزراعية، بالتعاون مع فرقة العمل التابعة للجنة الخبراء المعنية بالبيانات الضخمة وعلوم البيانات لأغراض الإحصاءات الرسمية، وستتاح في عام 2022.

94 - وشارك أعضاء فرقة العمل في فعاليات مختلفة لعرض أساليب وحالات استخدام بيانات رصد الأرض في الإحصاءات الزراعية. فعلى سبيل المثال، قُدم في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021، عرض بيانات خلال فعالية عقدتها عبر الإنترنت للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، استهدفت خبراء إحصائيين شُباناً من بلدان رابطة الدول المستقلة المهتمين بمصادر البيانات الجديدة والبيانات الضخمة والتكنولوجيات المبتكرة. وساهم أعضاء فرقة العمل أيضاً في سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية، نُظمت على هامش معرض إكسبو دبي 2020، حيث عُقدت الأولى في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وتُعد الثانية في 26 و 27 كانون الثاني/يناير 2022.

خامساً - تقرير عن الهيئات الإقليمية المعنية بالإحصاءات الزراعية

95 - في الوقت الراهن، يتشكل هيكل حوكمة الإحصاءات في منظمة الأغذية والزراعة على المستوى الإقليمي من الهيئات الإقليمية التابعة للمنظمة، التي كُلفت بولاية تتمثل في معالجة المسائل الإحصائية، وهي:

(أ) مجموعة العمل المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ولجنة الدول الأمريكية للتربية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة المعنية بإحصاءات الزراعة والثروة الحيوانية في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛

(ب) هيئة الإحصاءات الزراعية الأفريقية؛

(ج) هيئة الإحصاءات الزراعية في آسيا والمحيط الهادئ.

96 - وتنظم الهيئات الإقليمية اجتماعات تُعقد كل سنتين، يجتمع فيها كبار المسؤولين من المكاتب الإحصائية الوطنية ووزارات الزراعة المسؤولة عن إنتاج الإحصاءات الغذائية والزراعية ونشرها، وذلك من أجل ما يلي: (أ) تقييم حالة الإحصاءات الغذائية والزراعية في البلدان الأعضاء؛ (ب) تحديد الأولويات المتعلقة بتنمية القدرات الإحصائية في الإقليم؛ (ج) إسداء المشورة للبلدان الأعضاء بشأن التطورات والمعايير المنهجية الحديثة في مجال الإحصاءات الزراعية. وتتبع هذه الهيئات مؤتمرات المنظمة الإقليمية المعنية، وتقدم عبرها توصيات إلى مجلس المنظمة و/أو مؤتمرها.

97 - ولا توجد حالياً في إقليمي الشرق الأدنى وأوروبا هيئات إقليمية رسمية معنية بحوكمة الإحصاءات الزراعية. وعلى المستوى العالمي، تُدرج المواضيع ذات الطابع الإحصائي في جدول أعمال أحد جهازين من أجهزة المنظمة الرئاسية، إما لجنة تقنية تابعة للمنظمة وإما لجنة البرنامج التابعة لها.

98 - ويرد في الفروع التالية موجز لتوصيات الهيئات الإقليمية الثلاث المعنية بالإحصاءات الزراعية التي عقدت دورات في عام 2021.

ألف - مجموعة العمل المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ولجنة الدول الأمريكية للتربية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة المعنية بإحصاءات الزراعة والثروة الحيوانية في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

99 - استضاف المعهد الوطني للإحصاء والتعداد في كوستاريكا الدورة الثلاثين لمجموعة العمل المعنية بإحصاءات الزراعة والثروة الحيوانية في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بوسيلة افتراضية في الفترة من 20 إلى 23 تموز/يوليه 2021. وحضر الاجتماع ما مجموعه 92 مشاركاً من 29 بلداً في الإقليم. وناقشت مجموعة العمل الأنشطة التي نفذت خلال فترة السنتين 2020-2021، ووضعت توصيات من المقرر توجيه انتباه المشاركين إليها في مؤتمر الفاو الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

100 - وشجعت مجموعة العمل البلدان الأعضاء على إعطاء الأولوية لرقمنة القطاع الزراعي فحسب، بل للتحديث الشامل للنظم الإحصائية الزراعية كذلك، باعتماد أساليب مبتكرة ومصادر بيانات بديلة، بغية إنتاج بيانات ذات جودة أعلى تساعد بدورها على بناء القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية. ولئن أقرت مجموعة العمل بأعمال مختبر البيانات من أجل الابتكارات في مجال الإحصاءات، فقد أوصت بأن تتشسئ المنظمة حيزاً لنقاسم الموارد المتعلقة باستخدام مصادر البيانات البديلة وتقنيات علم البيانات لإنتاج الإحصاءات الزراعية.

101 - وإضافة إلى ذلك، أشارت مجموعة العمل إلى ما يلي: (أ) نقوض الفجوة في البيانات والإحصاءات المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ (ب) يلزم توفير موارد وطنية إضافية لسد الفجوات الكائنة في البيانات وتحقيق أقصى استفادة من الإحصاءات في رسم السياسات بناء على الأدلة؛ (ج) يتعين تحسين إتاحة الإحصاءات في الوقت المناسب، وتصنيفها على مستويات إدارية أدنى، وتوجيهها نحو التشديد على مراعاة وضع الفئة السكانية الضعيفة.

102 - وأقرت المجموعة بالتقدم المحرز في مجال تنمية القدرات، وأوصت بأن تتجاوز المنظمة التدريب المنهجي، معطية الأولوية لتيسير تبادل الخبرات العملية فيما بين البلدان. ودُعيت المنظمة إلى إعطاء الأولوية لتنمية القدرات والمساعدة التقنية في جمع البيانات المصنفة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، التي يطلبها صناع القرار على وجه السرعة، من أجل توجيه التدخلات الرامية إلى تعزيز التنمية الزراعية والقضاء على الجوع. وحُثت المنظمة أيضاً على بناء قدرة البلدان على الاستفادة من بيانات رصد الأرض وأساليب الذكاء الاصطناعي في تحسين إنتاج إحصاءات زراعية مصنفة في الوقت المناسب، ووضع منهجيات عملية لجمع البيانات عن مصايد الأسماك، بما في ذلك المصايد الداخلية، في ظل التحديات التي يواجهها هذا القطاع حالياً في عدة بلدان في الإقليم.

باء - هيئة الإحصاءات الزراعية الأفريقية

103 - استضافت السنغال الدورة السابعة والعشرين لهيئة الإحصاءات الزراعية الأفريقية، وعُقدت الدورة بوسيلة افتراضية في الفترة من 15 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وحضر الدورة 120 مشاركاً مسجلاً، من بينهم بلدان أعضاء ومؤسسات إقليمية ودولية.

104 - وقَّيم المندوبون، في توصياتهم، مسألة انخفاض معدل الردود على استبيانات الفاو، ولا سيما تلك المتعلقة ببيانات الحراثة واستخدام المياه وبيع أساسية محددة والأراضي والمبيدات الحشرية. وشدد المندوبون على ضرورة أن تعزز البلدان الأعضاء جهودها الرامية إلى مواصلة تحسين تواصلها مع الفاو وجعله أكثر انتظاماً، من أجل الرد على استبياناتها بمزيد من السرعة ودون نقصان.

105 - وأقرت الهيئة الأفريقية بأن الجائحة قد أثرت على أساليب جمع البيانات، وهو ما قلل إمكانية إجراء مقابلات شخصية وجهاً لوجه. واعتبر المندوبون ذلك فرصة سانحة لتجديد جهود البلدان الرامية إلى تحديث أساليب جمع البيانات، ولا سيما في التعدادات والاستقصاءات الزراعية. وذكروا أنه يتعين التشجيع على جمع البيانات عن بعد، عن طريق المقابلات الشخصية الهاتفية والشبكية التي تجرى بمساعدة الحاسوب من خلال تقديم التدريب والمساعدة التقنية. وعلى الرغم من أن اعتماد تلك التكنولوجيات قد اتسم بالبطء، بسبب ضعف البنية الأساسية، وارتفاع تكاليف الحصول عليها، وقلة المهارات اللازمة لاستخدامها، فقد شجع المندوبون البلدان الأعضاء على إدخال تغييرات تدريجية، يمكن أن تبدأ بالمزارع الكبيرة الحجم.

106 - ورحب المندوبون بخريطة الطريق الإقليمية التي وضعتها للمنظمة، لتسريع تقديم الدعم إلى البلدان بشأن تقديم التقارير عن أهداف التنمية المستدامة، وأعربوا عن تقديرهم لمجموعة أدوات الموارد المقدمة إلى البلدان الأعضاء. وأثنوا على المنظمة لما بذلته من جهود لتقديم المساعدة التقنية، وتقييم التقدم المحرز نحو بلوغ غايات أهداف التنمية المستدامة وتفسير النتائج. ولما كانت عدة مؤشرات رئيسية من مؤشرات الأهداف تتطلب بيانات على مستوى المزارع، فقد أوصى المندوبون بأن تواصل المنظمة دعم البلدان الراغبة في تحسين الاستقصاءات القائمة على المزارع الممثلة للواقع على المستوى الوطني.

107 - وعلى المنوال نفسه، أوصت الهيئة الأفريقية البلدان الأعضاء بوضع نظام متكامل للإحصاءات الزراعية من خلال الحوكمة الفعالة والتخطيط الاستراتيجي والاستقصاءات المتكاملة وأطر العينات الرئيسية، وشجعتها على تعزيز العمل الإحصائي من خلال النشر السليم لنتائج الاستقصاءات والبيانات الجزئية، وإتاحتها للاستخدام من خلال مبادرة "50 × 2030".

108 - ودُعي إلى توطيد أواصر التعاون بين المنظمات الإحصائية الوطنية و وحدات الإحصاءات الزراعية داخل الوزارات التنفيذية المختصة، لاستحداث أفضل الممارسات في جمع البيانات الجغرافية المرجع في إطار استقصاءات المزارع.

109 - وأخيراً، دعا المندوبون إلى تحسين تنسيق الجهود الرامية إلى دعم تحسين إحصاءات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وإدماج هذه الإحصاءات في النظام الإحصائي الوطني.

جيم - هيئة الإحصاءات الزراعية في آسيا والمحيط الهادئ

110 - عُقدت الدورة السابعة والعشرون لهيئة الإحصاءات الزراعية في آسيا والمحيط الهادئ في أولان باتور، في الفترة ما بين 22 و 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وحضر الدورة 185 مشاركاً، من بينهم 57 مندوباً من 25 بلداً عضواً، ومراقبون عن ست منظمات إقليمية ودولية.

111 - وقدمت الهيئة عدداً من التوصيات بشأن تحسين النظم الإحصائية دعماً لرسم السياسات على المستوى الوطني وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأوصت الهيئة على وجه الخصوص بأن تواصل الفاو دعم إدماج الإحصاءات الزراعية ورصد الأهداف في النظم الإحصائية الوطنية، وأن تواصل الاستثمار في دورات تدريبية إلكترونية مفتوحة حاشدة، وفي تحسين تكنولوجيات جمع البيانات، مثل المقابلات الشخصية الشبكية والهاتفية التي تجرى بمساعدة الحاسوب. وشدد المندوبون على ضرورة دعم البلدان الأعضاء في إعداد استعراضات وطنية طوعية لتقييم التقدم المحرز صوب بلوغ غايات الأهداف، باستخدام منهجيات منسقة اقترحتها الفاو.

112 - واقترحت الهيئة أيضاً تعزيز الجهود التالية، مع مراعاة الاحتياجات المحددة للدول الجزرية الصغيرة النامية:

(أ) تحسين قياس انعدام الأمن الغذائي، من خلال توسيع استخدام مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، خاصة في حالات الطوارئ والنزاعات والأزمات والجوائح؛

(ب) دعم قياس الفاقد الغذائي على المستوى الوطني، الذي دُعيت المنظمة إلى تقديم المساعدة التقنية فيه؛

(ج) تشجيع اعتماد الاستبيانات المقترحة في إطار مبادرة "50 × 2030" اعتماداً صحيحاً وتدريباً في الاستقصاءات الزراعية الوطنية، من خلال تبسيط الاستبيانات وتكييفها وفقاً لاحتياجات البلدان وظروفها الخاصة.

113 - وقدمت الهيئة مجموعة أخرى من التوصيات بشأن تحسين نشر البيانات ونقل المعلومات في الوقت المناسب إلى الفاو. وأشار المندوبون إلى انخفاض الرد على استبيانات المنظمة، حيث بلغ معدله في بعض الأقاليم الفرعية أقل من 40 في المائة. ودعوا البلدان الأعضاء إلى تيسير إرسال الاستبيانات إلى الفاو في الوقت المناسب، من خلال تحسين توجيه الاستبيان على المستوى الوطني إلى الجهة المعنية وتوثيق أواصر التعاون مع مكاتب المنظمة اللامركزية. وعلاوة على ذلك، أوصت الهيئة بأن تواصل المنظمة تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان بشأن إخفاء هوية البيانات الجزئية التي تجمع عبر الاستقصاءات ونشرها، مع توسيع نطاق نشر المعلومات التفصيلية بقدر الإمكان من خلال نماذج منظمة وغير منظمة، بغية تعزيز الاطلاع عليها واستخدامها.

114 - وقدمت الهيئة أيضاً مجموعة من التوصيات بشأن تحسين تصنيف البيانات ودرجة تفصيلها. وأوصى المندوبون، على وجه الخصوص، بأن تشرك الفاو راسمي السياسات على المستوى الوطني في تحديد أبعاد التصنيف ذات الأولوية في تصميم الاستقصاءات، أو في دعم استخدام تقنيات التقدير غير المباشر وإدماج بيانات الاستقصاءات مع مصادر أخرى، مثل بيانات التعداد والسجلات الإدارية وقواعد البيانات الجغرافية المكانية في الحالات التي لا تسمح فيها العينات بالمستوى المطلوب من التصنيف.

115 - وعلى المنوال نفسه، أوصت الهيئة بأن تطبق البلدان الأعضاء أساليب جديدة ذات صلة بعلوم البيانات ومصادر البيانات غير التقليدية. وفي هذا المجال، نوه المندوبون بأنشطة مختبر البيانات من أجل الابتكارات في مجال الإحصاءات التابع للمنظمة، الذي يدعم الاطلاع على البيانات غير التقليدية والعالية التردد في طائفة من المواضيع. وشدد المندوبون أيضاً على ضرورة تشجيع استخدام البيانات الجغرافية المرجع وبيانات رصد الأرض، والتصدي للتحديات التي تحول دون توسيع نطاق استخدام بيانات رصد الأرض في عدة بلدان أعضاء. وفي هذا الصدد، أشارت الهيئة إلى تدشين مشروع بيانات رصد الأرض للإحصاءات الزراعية الرسمية في عام 2020، بالتعاون مع وكالة الفضاء الأوروبية، الذي يعمل على بناء القدرات في مكاتب الإحصاءات الوطنية في مجال الاستخدام العملي لبيانات رصد الأرض لإنتاج الإحصاءات الزراعية.

سادساً - الإجراء المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذه

116 - اللجنة مدعوة إلى ما يلي:

- (أ) الإشادة بتنفيذ منظمة الأغذية والزراعة هيكلاً للحوكمة المتكاملة للبيانات والإحصاءات، مستوحى من استراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات من قبل الجميع وفي كل مكان؛
- (ب) تشجيع المنظمة على وضع إطار متكامل لضمان جودة الإحصاءات، والبيانات الضخمة، والبيانات الجغرافية المكانية، في إطار من التعاون مع غيرها من وكالات الأمم المتحدة؛
- (ج) الإحاطة علماً بإنشاء المنظمة مختبراً للبيانات من أجل الابتكارات في مجال الإحصاءات، وتشجيعها على التعجيل بابتكار الأساليب والأدوات واختبارها باستخدام مصادر البيانات البديلة؛
- (د) الإحاطة علماً بالتقدم الذي أحرزته فرق العمل الثلاث التابعة للجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإحصاءات الأمن الغذائي والزراعة والمناطق الريفية؛
- (هـ) تشجيع أعضائها على التعبير عن رغبتهم في المشاركة في أعمال لجنة الخبراء لاستعراض المبادئ التوجيهية المتعلقة بمعالجة بيانات استهلاك الأغذية المستمدة من استقصاءات استهلاك الأسر المعيشية وإنفاقها؛
- (و) دعوة الأعضاء إلى تجديد التزاماتهم باستخدام مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دولياً لرصد الأهداف المتعلقة بالأغذية والزراعة؛
- (ز) الإشادة بما أحرزته المنظمة من تقدم في تعزيز القدرة الإحصائية للبلدان في مجال إنتاج إحصاءات الأغذية والزراعة، وفي رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وبالذات الذي تضطلع

به المنظمة في تنفيذ مبادرة "50 × 2030" والمرحلة الثانية من الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية؛

- (ح) تشجيع المنظمة وشركائها على مواصلة السعي إلى تحسين جودة البيانات التي تجمعها البلدان الأعضاء تحسيناً شاملاً، وذلك بتقديم مبادئ توجيهية قطاعية ومساعدة تقنية عملية لتجميع إحصاءات ذات جودة، والتشجيع على تحديث دورة الإنتاج الإحصائي برمتها على المستوى الوطني؛
- (ط) الإحاطة علماً بالتوصيات التي صاغتها مؤخراً الهيئات الإقليمية المعنية بالإحصاءات الزراعية التابعة للمنظمة.